

Distr.: General
30 March 2021
Arabic
Original: English

اللجنة المالية



الدورة السادسة والعشرون

كينغستون، 12-14 تموز/يوليه 2021*

البند 15 من جدول الأعمال

مسائل أخرى

تمويل السلطة الدولية لقااع البحار في المستقبل

تقرير الأمين العام

1 - إن السلطة الدولية لقااع البحار منظمة تمر بمرحلة انتقالية. وفي الوقت الذي يعمل فيه المجلس على اعتماد نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة، إلى جانب المعايير والمبادئ التوجيهية المرتبطة به، يتعين على السلطة أيضاً أن تستعد لكي تصبح جهة منظمة فعالة لأحد الأنشطة الصناعية. وسيطلب ذلك زيادة كبيرة في القدرات الحالية لأجهزة السلطة وهيئاتها، بما في ذلك الأمانة. كما تتعرض السلطة لضغوط متزايدة من أجل تنفيذ عناصر هامة أخرى من ولايتها، بما في ذلك تعزيز البحث العلمي البحري في المنطقة وتشجيعه، والحماية الفعالة للبيئة البحرية من الأنشطة المضطع بها في المنطقة، وضرورة ضمان مشاركة الدول النامية مشاركة متكاملة في أعمال السلطة وبرامج تنمية القدرات، التي تترتب عليها جميعاً آثار مالية. ومن المهم أن تتظر الدول الأطراف، في مرحلة مبكرة، في الآثار المالية التي ستتترتب على الانتقال المطلوب في أعمال السلطة وفي كيفية إدارة تلك العملية.

2 - ويوجز هذا التقرير بعض الاعتبارات التي سيلزم تناولها وما يترتب عليها من آثار بالنسبة لميزانيات السلطة في المستقبل. وتُعرض توقعات الميزانية الإرشادية حتى عام 2030 استناداً إلى سيناريوهات يمكن التنبؤ بها على نحو معقول. كما قُدمت اقتراحات لإجراء مزيد من التنقيحات على شكل الميزانية، على أن يتم تنفيذها في دورة الميزانية العادية المقبلة (2023-2024).

* المواعيد الجديدة للاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي التي كان من المقرر عقدها أصلاً في تموز/يوليه 2020.



أولاً - التمويل الحالي للسلطة

3 - وفقاً للمادة 160 (1) (هـ) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982، تغطي النفقات الإدارية للسلطة من الأنصبة المقررة على أعضائها إلى أن يتوافر للسلطة تمويل كاف من مصادر أخرى لتسديد تلك النفقات. ويستند جدول الأنصبة المقررة إلى جدول الأنصبة المستخدم للميزانية العادية للأمم المتحدة، مع تعديله على ضوء الاختلافات في العضوية. وهذا يعني أن عبء تمويل السلطة سيتحول تدريجياً من الدول الأعضاء إلى الإيرادات المستقبلية المتأتية من الأنشطة المضطلع بها في المنطقة.

4 - وإلى جانب الرسوم الإدارية التي يدفعها مقدمو طلبات الموافقة على خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف، شكّلت الأنصبة المقررة المصدر الوحيد لتمويل السلطة حتى عام 2013، عندما قرر المجلس، بناء على توصية اللجنة المالية، أن يطلب إلى كل متعاقد مع السلطة دفع رسم سنوي لتغطية التكاليف العامة لإدارة عقود الاستكشاف. وقد تمت مراجعة هذه الرسوم في عامي 2017 و 2020. وبالنسبة للفترة المالية 2021-2022، تمثل الإيرادات المتأتية من تلك الرسوم نحو 20 في المائة من مجموع إيرادات السلطة.

5 - وتتلقي السلطة أيضاً تمويلاً من خارج الميزانية لبرامج وأنشطة معينة. وخلال الفترة 2017-2020، تم حشد تمويل من خارج الميزانية بقيمة 1 828 769 دولاراً (انطلاقاً من قاعدة صفرية في عام 2016). وبالقيمة الحقيقية وكنسبة مئوية من الميزانية الإجمالية للسلطة (أقل من 5 في المائة)، فإن هذا مبلغ ضئيل نوعاً ما مقارنة بالمنظمات الأخرى⁽¹⁾، بيد أنه شوهد اتجاه تصاعدي ملحوظ منذ عام 2017.

6 - وبالإضافة إلى الميزانية الإدارية، تدير الأمانة أيضاً العديد من صناديق التبرعات الاستثمارية والصناديق الخاصة. ومما يكتسي أهمية خاصة صناديق التبرعات الاستثمارية لتمويل مشاركة أعضاء من البلدان النامية في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية، وصندوق التبرعات الاستثمارية لتمويل مشاركة الدول النامية في المجلس، وصندوق التبرعات الاستثمارية لتمويل المؤسسة. وتشهد هذه الصناديق الاستثمارية عموماً حالة من العجز.

ثانياً - تطور ميزانية السلطة

7 - عملاً باتفاق عام 1994، وبغية التقليل إلى أدنى حد ممكن من التكاليف التي تتحملها الدول الأطراف، يتعين أن يكون كل ما يجري إنشاؤه من أجهزة وهيئات فرعية بموجب الاتفاقية والاتفاق فعالاً من حيث التكلفة. وينطبق هذا المبدأ أيضاً على تواتر الاجتماعات ومدتها وجدولها الزمني⁽²⁾. وعلاوة على ذلك، يتعين أن يستند إنشاء الأجهزة والهيئات الفرعية وتشغيلها إلى نهج تدريجي، يأخذ في الاعتبار عنصرين

(1) على سبيل المثال، تُمول نسبة 95 في المائة من ميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونسبة 37 في المائة من ميزانية أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي في شكل دعم من خارج الميزانية.

(2) الاتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982، المرفق، الجزء 1، الفقرة 2.

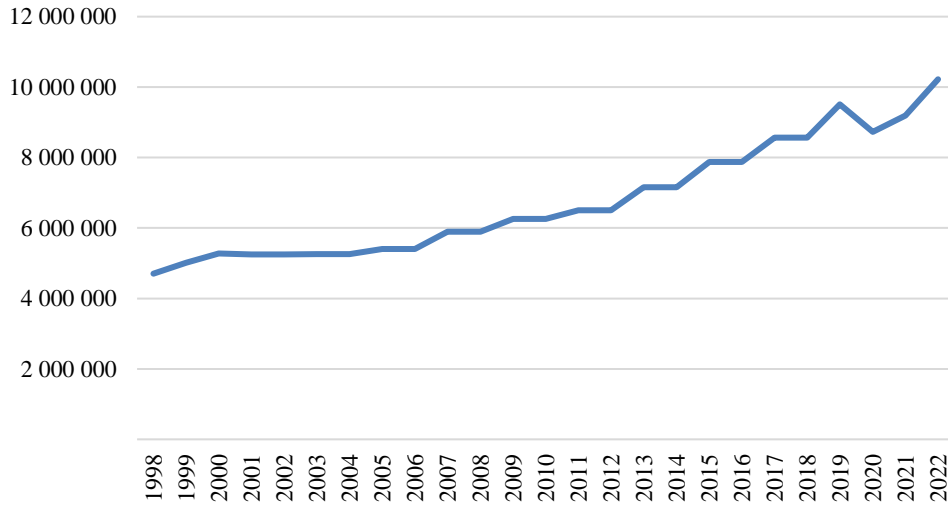
حاسمين، هما هيكل الإدارة المتوخى في كل من الاتفاقية واتفاق عام 1994، والاحتياجات الوظيفية للأجهزة والهيئات المعنية، وذلك لكي ينهض كل منها بمسؤولياته في مختلف مراحل تطور الأنشطة في المنطقة⁽³⁾.

8 - وقد روعيت الأحكام المذكورة أعلاه بدقة في سياق ميزانية السلطة، مع إعطاء الأولوية للتقليل إلى أدنى حد من التكاليف التي تتحملها الدول الأطراف. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن المادة 161 (5) من الاتفاقية تنص على أن يجتمع المجلس ثلاث مرات في السنة على الأقل، فإن المجلس لم يجتمع في الواقع إلا مرة واحدة (في عام 1998). وخلال 19 سنة من بين السنوات الـ 25 التي انقضت منذ عام 1997، لم يجتمع المجلس إلا مرة واحدة في السنة. وعُقد اجتماعان في عامي 1997 و 2000، وانتقل المجلس إلى جدول زمني منتظم يتضمن اجتماعين في السنة في عام 2018. وعلى الرغم من أنه لم يتم حتى الآن إنشاء لجنة التخطيط الاقتصادي أو المؤسسة⁽⁴⁾، فقد أوصت اللجنة القانونية والتقنية في عام 2020 بالنظر في إنشاء الهيئتين. ولا تزال تلك التوصيات قيد النظر في ضوء التأخيرات التي طالت عمل المجلس خلال عام 2020. وفي حالة الأمانة، وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في تعقيد أعمالها ونطاق المسؤوليات المسندة إليها من جانب أعضائها، لم تنشأ سوى 11 وظيفة جديدة على مدى السنوات الـ 22 الماضية. وقد زاد عدد الوظائف المعتمدة في الأمانة من 36 وظيفة في عام 1998 إلى 47 وظيفة في عام 2021⁽⁵⁾.

9 - ويبين الشكل الوارد أدناه أن الميزانية السنوية للسلطة زادت خلال الفترة 1998-2022 من 4 703 900 دولار إلى 10 022 025 دولارا. ويمثل هذا معدلا سنويا للزيادة قدره 220 725 دولارا (أقل من 1 في المائة).

ميزانيات السلطة (1998-2022)

(بدولارات الولايات المتحدة)



(3) المرجع نفسه، الفقرة 3.

(4) كتدبير مؤقت، عين الأمين العام ممثلا خاصا لشؤون المؤسسة في عام 2019. غير أن أنشطة الممثل الخاص تموّل حصرا من صندوق استئماني للتبرعات.

(5) وفي مقترح الميزانية لعام 1997، كان من المتوقع أن تحتاج الأمانة إلى ما مجموعه 44 وظيفة بحلول عام 1999 (ISBA/4/A/10، الفقرة 2). وفي الواقع، لم تصل الأمانة إلى مستوى 44 وظيفة حتى عام 2019 (انظر ISBA/24/A/5).

10 - وللمرة الأولى، حُصِّصت ميزانية برنامجية منفصلة للفترة المالية 2017-2018. وقد حُصِّص مبلغ 1 390 500 دولار للميزانية البرنامجية، وهو ما يمثل نسبة 8 في المائة من مجموع الميزانية المعتمدة. وفي الفترة المالية 2019-2020، وفي ضوء الأولويات المحددة في الخطة الاستراتيجية وخطة العمل الرفيعة المستوى للفترة 2019-2023، تمت زيادة الاعتماد المالي ليلغ 2 998 540 دولاراً، وهو ما يمثل نسبة 16 في المائة من الميزانية المعتمدة. وبالنسبة للفترة المالية 2021-2022، لا يزال مجموع الميزانية البرنامجية يبلغ 3 085 370 دولاراً (16 في المائة من الميزانية الإجمالية)، دون تسجيل أي زيادة عن الفترة السابقة. وينبغي التأكيد على أن تقسيم الميزانية إلى ميزانية إدارية وميزانية برنامجية لم يزد من الحجم الإجمالي للميزانية، بل إنه اضطلع به من أجل ضمان الكفاءة والشفافية.

ثالثاً - استرداد التكاليف

11 - لقد طُبِّق عنصر هام من عناصر استرداد التكاليف فيما يتعلق بعمل السلطة منذ اعتماد المجموعة الأولى من أنظمة التتقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها في المنطقة في عام 2000. وبموجب هذه الأنظمة، يجب على كل مقدّم طلب للموافقة على خطة عمل للاستكشاف أن يدفع رسماً لتقديم الطلبات قدره 500 000 دولار، يُقصد به تغطية التكاليف الإدارية المتكبدة في تجهيز الطلب. وتُعَامَل هذه الرسوم على أنها إيرادات متنوعة وتُستخدم لتعويض الأُنصبة المقررة على الدول الأعضاء. غير أنه يتعين على الأمانة أن تبيّن على وجه التحديد وجه استخدام رسوم تقديم الطلب وأن تردّ أي رصيد غير مستخدم إلى مقدّم الطلب. وهذا النهج لا يشكل عبئاً إدارياً فحسب، بل إنه لا يوفر سوى حوافز قليلة لتحقيق الكفاءة الإدارية ولا يحقق فوائد إضافية للدول الأعضاء.

12 - وقد بدأ العمل بالعنصر الثاني لاسترداد التكاليف في عام 2013، بعد أن قررت اللجنة المالية أن توصي بأن يطلب المجلس إلى كل متعاقد دفع رسم سنوي لتغطية التكاليف العامة لإدارة عقود الاستكشاف في المنطقة.

13 - وعلى الرغم من الاتفاق الواسع النطاق على أن يتحمّل المتعاقدون بعض تكاليف إدارة العقود، فقد ثبت أن من الصعب دائماً التوصل إلى اتفاق بشأن مستوى النفقات العامة السنوية وبشأن منهجية تطبيق استرداد التكاليف. وفي عام 2013، استخدمت الأمانة المنهجية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطبيق التكاليف المعيارية لإدارة العقود والإشراف عليها من أجل تقييم النفقات العامة بمبلغ 52 182 دولاراً. وأوصت اللجنة المالية باعتماد حل وسط يتمثل في مبلغ 47 000 دولار، وطلبت إلى الأمانة إعادة النظر في المنهجية. وفي عام 2017، زادت النفقات لتبلغ 60 000 دولار، مقابل مبلغ تقديري قدره 63 908 دولاراً، بيد أن اللجنة رأت مرة أخرى أن المنهجية لا تعكس جميع التكاليف الإدارية المتكبدة وطلبت إلى الأمانة وضع منهجية جديدة. واقترحت الأمانة منهجية جديدة تستند إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام 2020، وأوصت اللجنة بزيادة النفقات لتبلغ 80 000 دولار اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2021. وقرر المجلس في وقت لاحق تأجيل هذه الزيادة إلى عام 2022، وطلب مرة أخرى إلى الأمانة تقديم مزيد من المعلومات عن المنهجية المستخدمة لتبرير هذه النفقات⁽⁶⁾.

(6) انظر ISBA/26/C/28.

14 - وفي حين أن الأمانة لا تجد صعوبة في تقديم مزيد من المعلومات عن منهجيتها المحاسبية، يبدو واضحاً أن المشكلة الأساسية هي أنه لن تحظى أي منهجية بقبول عالمي. والحقيقة هي أن زيادة النفقات العامة توفر ميزة مالية لمعظم أعضاء السلطة (عن طريق تخفيض الأرصبة المقررة قياساً إلى الميزانية الإجمالية)، ولكنها تضر بأعضاء آخرين (ولا سيما أولئك الذين يرعون متعاقدين مع كيانات حكومية متعددة). وسيكون من المهم إيجاد حل طويل الأجل لهذه المشكلة من أجل تجنب الأعباء الإدارية غير المتناسبة التي تقع على عاتق الأمانة. وقد يتمثل أحد الحلول، على سبيل المثال، في الاتفاق على زيادة بنسبة مئوية ثابتة في النفقات العامة كل ثلاث سنوات، تمشياً مع الزيادة في الميزانية العامة. وهذا من شأنه أن يكفل إمكانية التنبؤ لكل من السلطة والمتعاقدين وفي عمليات الميزنة الخاصة بكل منهما.

15 - وحيث يبلغ مجموع المتعاقدين 31 متعاقداً، يقدر أن تدرّ النفقات العامة إيرادات للسلطة قدرها 4,3 ملايين دولار في الفترة المالية 2021-2022، وهو ما يمثل قرابة 20 في المائة من الميزانية المعتمدة⁽⁷⁾. وهذا له أثر كبير على الأرصبة المقررة التي يتعين على الدول الأعضاء دفعها، كما أنه يتسق تماماً مع المبدأ الأساسي القائل بأن أنشطة السلطة ستموّل في نهاية المطاف من الإيرادات المتأتية من الأنشطة المضطلع بها في المنطقة.

رابعاً - شكل الميزانية

16 - لقد ظل شكل الميزانية دون تغيير من عام 1998 حتى عام 2016. وفي عام 2015، أوصت اللجنة المالية بوضع شكل جديد يشمل باباً مخصصاً للبرامج يغطي ستة من المجالات البرنامجية ذات الأولوية التي حددتها اللجنة. ولاحظت اللجنة أن من مزايا الشكل الجديد أنه سيعزز المساءلة والشفافية والمنحى الاستراتيجي في اتخاذ القرارات، وسيتيح المجال لإعداد تقارير مفصلة عن النتائج التي تحققت في كل مجال من مجالات البرامج. ولاحظت أيضاً أن الشكل الجديد سيظل قيد الاستعراض، ومن المتوقع أن يتطور مع مرور الوقت⁽⁸⁾. ونتيجة لذلك، تم في الفترة المالية 2021-2022 دمج بعض البرامج القائمة وإضافة نشاطين برنامجيين جديدين، يركز أحدهما على تنمية القدرات والتعاون التقني والآخر على المعادن البحرية وتكنولوجيا التعدين.

17 - وفي الوقت نفسه، واصل الأمين العام واللجنة المالية استكشاف جميع الخيارات الممكنة لخفض النفقات غير الضرورية في الميزانية الإدارية العامة ووضع تقديرات أدق للنفقات المقبلة. ولا يزال أكبر مجال يكتنفه الغموض يتمثل في تكاليف خدمات المؤتمرات. وفي حين تحققت وفورات، مثلاً، باستخدام خدمات الترجمة الشفوية عن بعد، فإن مجموع التكاليف سيظل يتوقف على عدد الاجتماعات التي يتعين عقدها وعدد الوثائق التي يتعين إصدارها. ومع ذلك، فإن الأمين العام يعتبر الباب 1 من الميزانية المعتمدة لعام 2022⁽⁹⁾ خط أساس مناسب للميزنة في المستقبل، رهناً بالقرارات المتعلقة بتواتر الاجتماعات ومدتها، فضلاً عن إنشاء الهيئتين المتبقيتين المنصوص عليهما في الاتفاقية، وهما المؤسسة ولجنة التخطيط الاقتصادي.

(7) يستند هذا التقدير إلى رسم قدره 60 000 دولار لكل متعاقد في عام 2021 و 80 000 دولار لكل متعاقد في عام 2022.

(8) ISBA/21/A/6-ISBA/21/C/15، الفقرة 28.

(9) يتصل الباب 1 من الميزانية بالنفقات الإدارية ونفقات خدمات المؤتمرات.

خامسا - التخطيط للسيناريوهات المستقبلية

18 - من المتوقع أن تواجه السلطة، خلال السنوات الخمس المقبلة، تحديات مالية كبيرة. وفي نهاية المطاف، ستُدعم ميزانية السلطة بالكامل بالإيرادات المتأتية من التعدين في أعماق البحار. ومهما اختلفت التحاليل، فإن هذه الإيرادات ستفوق بكثير التكاليف الإدارية، وبذلك ستظل معظم هذه الإيرادات متاحة لتخصيصها لصندوق المساعدة الاقتصادية المقرر إنشاؤه عملاً بالمادة 151 (10) من الاتفاقية ولتوزيعها على أساس معايير التقاسم المنصف، على النحو الذي تقتضيه الاتفاقية⁽¹⁰⁾. غير أن هذا لن يحدث فوراً، ولذلك يجب اتخاذ تدابير مؤقتة. ومن المرجح أنه خلال فترة عدة سنوات سيتعين على الدول الأعضاء أن تدعم تحول السلطة إلى جهة منظمة وافية بالغرض. وبمجرد الموافقة على خطة العمل الأولى للاستغلال وبدء الإنتاج التجاري، سيبدأ انتقال العبء المالي من الدول الأعضاء إلى المتعاقدين. ولا يُعرف حالياً كم من الوقت سيستغرق هذا الانتقال.

19 - ويمكن عند وضع السيناريوهات المالية المستقبلية تصور التطورات التالية، التي يمكن النظر في كل منها من حيث العبء المالي الإضافي الذي سيُفرض فوق مستوى الميزانية للفترة المالية 2021-2022 (19,5 مليون دولار):

(أ) الزيادات التدريجية في الميزانية الإدارية والبرنامجية. فحتى في ظل سيناريو النمو الحقيقي الصفري⁽¹¹⁾، يمكن توقع زيادات تدريجية في الميزانية الإدارية العامة والميزانية البرنامجية، تتصل بالزيادات في التكاليف الثابتة، مثل المرتبات والبدلات، التي تخرج عن نطاق سيطرة السلطة. وتقدر هذه الزيادات التدريجية بنحو 4,5 في المائة على مدى كل فترة مالية على حدة؛

(ب) إنشاء المؤسسة ولجنة التخطيط الاقتصادي. ففي ظل هذا السيناريو، يفترض أن يتصرف المجلس بناء على توصيات اللجنة القانونية والتقنية المتعلقة بإنشاء المؤسسة، مع النص على وجود مدير عام مؤقت وحد أدنى من الموظفين اعتباراً من عام 2023، وعلى إنشاء لجنة التخطيط الاقتصادي اعتباراً من عام 2023 أيضاً. وتقدر التكلفة الأولية للمؤسسة بمبلغ 300 000 دولار سنوياً؛

(ج) ضرورة عقد اجتماعات إضافية للجنة القانونية والتقنية والمجلس. فيمجرد تقديم أول طلب للموافقة على خطة عمل للاستغلال، من المتوقع أن يتعين عقد اجتماعات إضافية للجنة القانونية والتقنية والمجلس لتجهيز الطلب. وبموجب مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية، أُسندت إلى اللجنة والمجلس، وكذلك الأمين العام، مسؤوليات كبيرة، وبالتالي سيحتاج كل منهم إلى وقت كاف للاجتماع من أجل الوفاء بها. وستقابل الآثار المالية جزئياً رسوم تقديم الطلبات التي تبلغ قيمتها مليون دولار والمنصوص عليها في مشروع النظام⁽¹²⁾؛

(10) تنظر اللجنة المالية حالياً في مسألة التقاسم المنصف للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية.

(11) يعني النمو الحقيقي الصفري غياب أي زيادة في البرامج أو الأنشطة، ولكنه يتيح إعادة تقدير التكاليف لتعديل الميزانية لمراعاة تغيرات من قبيل التضخم وتقلبات أسعار الصرف والتكاليف المحددة خارجياً (على سبيل المثال، جدول المرتبات).

(12) بموجب مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية (ISBA/25/C/WP.1)، سيطلب من المتعاقدين أن يدفعوا، بالإضافة إلى رسم تقديم الطلبات الذي تبلغ قيمته مليون دولار، رسماً سنوياً للإبلاغ (لم يحدد المبلغ بعد) ورسماً سنوياً ثابتاً يُدفع اعتباراً من تاريخ بدء الإنتاج التجاري (يُفترض أن يبلغ مليون دولار).

(د) التشغيل الكامل لوحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية. لقد اتخذ الأمين العام بالفعل خطوات لزيادة قدرة الأمانة على أداء المهام التنظيمية المتوقعة منها بموجب مشروع النظام. وكانت الخطوة الأولى هي إنشاء وحدة لإدارة العقود في عام 2017. وتطورت الوحدة منذ ذلك الحين لتصبح وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية، التي أسندت لها مهام ومسؤوليات إضافية، بما في ذلك تجهيز الطلبات، والإشراف على أنشطة المتعاقدين، وتجهيز التقارير والبيانات والمعلومات المقدمة من المتعاقدين، وتقديم التقارير إلى اللجنة القانونية والتقنية والمجلس، ودعم النشر والاستعراض المنهجين للمعايير والمبادئ التوجيهية. ولا يمكن دعم مستوى القدرات المطلوب من موارد الميزانية القائمة، وسيلزم زيادة موارد الميزانية تدريجياً بين عامي 2023 و 2027. وترد في الجدولين 1 و 2 من المرفق الاحتياجات الإرشادية من الوظائف والميزانية لوحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية، بدءاً بمرحلة الإنشاء ووصولاً إلى مرحلة التشغيل الكامل؛

(هـ) إنشاء آلية التفتيش. يمثل وجود آلية تفتيش تعمل بكامل طاقتها أحد المتطلبات الأساسية لمشروع النظام، وهو ما تنص عليه أيضاً المادتان 162 (2) (ض) و 165 (2) (م) من الاتفاقية. ولا توجد حالياً هذه القدرة، إلا أن اللجنة القانونية والتقنية بدأت تنظر في النطاق والوظائف اللازمة لآلية من هذا القبيل. وفي حين أنه من غير المرجح أن تحتاج آلية التفتيش إلى العمل بكامل طاقتها قبل بدء الإنتاج التجاري، ينبغي النظر في ضرورة توفير تمويل أولي في المستقبل، لأغراض منها تطوير تكنولوجيا الرصد عن بُعد وتنفيذها، وذلك لإنشاء الآلية بدءاً بتقديم أول طلب موافقة على خطة عمل للاستغلال.

20 - ويعرض الجدول 3 من المرفق الآثار المالية المترتبة على السيناريوهات المذكورة أعلاه. وستلزم زيادة الميزانية بنحو 3,6 ملايين دولار للفترة المالية 2023-2024. وستلزم زيادة أخرى قدرها 2,5 مليون دولار للفترة المالية 2025-2026، وزيادة قدرها مليوناً دولار لكل من الفترتين الماليتين 2027-2028 و 2029-2030 في ظل زيادة القدرة التنظيمية للسلطة.

21 - ويبين الجدول 4 من المرفق الأثر المتوقع للسيناريوهات المذكورة أعلاه على مساهمات الدول الأعضاء في الميزانية، مع افتراض وجود زيادات طفيفة في النفقات العامة السنوية للمقاولين في الفترة بين عامي 2023 و 2030، وطلبين كحد أقصى للموافقة على خطط العمل للاستغلال خلال الفترة 2025-2030. ويبين التحليل أن أهم زيادة في مساهمات الدول الأعضاء ستكون مطلوبة خلال الفترة 2023-2025⁽¹³⁾. واعتباراً من عام 2025، من المرجح أن تقابل الزيادات في مساهمات الدول الأعضاء الرسوم التي يدفعها المتعاقدون، ومن المتوقع أن تتخفف بعد ذلك. وعند بدء الإنتاج التجاري (ومع افتراض أن المتعاقدين يدفعون رسماً سنوياً ثابتاً يبلغ حوالي مليون دولار، على النحو المقترح في مشروع النظام)، من المتوقع ألا يُطلب من الدول الأعضاء زيادة اشتراكاتها في الميزانية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتخفف هذه المساهمات تدريجياً بمرور الوقت مع زيادة الإيرادات المتأتية من الاستغلال.

22 - وترد التوقعات المذكورة أعلاه في الأشكال من الأول إلى الرابع الواردة في المرفق. وتخضع هذه التوقعات لمتغيرات مختلفة كثيرة، إلا أنها دقيقة قدر الإمكان استناداً إلى المعلومات المتاحة حالياً. وهي مصممة لإظهار الاتجاه العام وتوفير خط أساس مناسب تنطلق منه اللجنة المالية في أعمالها عند النظر في متطلبات ميزانية السلطة في المستقبل.

(13) سيشعر أكبر المساهمين في الميزانية بأعظم الأثر. ومع افتراض أن نطاق الأنصبة المقررة سيزل كما كان عليه في عام 2020، سيرتفع معدل الحد الأدنى من 100 دولار سنوياً في عام 2021 إلى 135 دولاراً سنوياً في عام 2030.

سادسا - شكل الميزانية الخاضع لمزيد من التنقيح

23 - في ضوء التغييرات المتوقعة في السنوات القادمة، قد ترغب اللجنة في النظر في زيادة تنقيح شكل الميزانية، وذلك من أجل فصل النفقات المتعلقة بمختلف جوانب عمل السلطة وتحديد شكل أوضح (انظر الجدول أدناه). وهذا من شأنه أن يساعد على تحقيق الشفافية وبيسر تحديد عناصر الميزانية التي لا تزال قيد التطور، والتي يمكن اعتبارها مستقرة، وبالتالي مناسبة لنهج النمو الحقيقي الصفري. ومن شأن زيادة تنقيح الشكل أن تساعد أيضا على تحديد توزيع الإيرادات بشكل أوضح، ولا سيما فيما يخص استرداد التكاليف. وأخيرا، فإن الشكل المنقح من شأنه أن يتيح مزيدا من المرونة في تعديل عمليات السلطة استنادا إلى الطلب الفعلي، وأن يعزز المساءلة.

التنقيحات المقترحة على شكل الميزانية

سياسة الميزانية

الباب	الوصف	العلاقة بالشكل الحالي	المصدر الرئيسي للتمويل	سياسة الميزانية (2023-2028)
1	الميزانية الإدارية العامة (الأساسية)	الباب 1 الحالي، الجزء 1	الأئصبة المقررة	النمو الحقيقي الصفري
2	خدمات الاجتماعات	الباب 1 الحالي، الجزء 2	الأئصبة المقررة، يقابلها جزئيا استرداد التكاليف	النمو المطلوب استنادا إلى الاحتياجات الفعلية
3	الميزانية البرنامجية	الباب 2 الحالي	الأئصبة المقررة والمساهمات الخارجة عن الميزانية	النمو الحقيقي الصفري، رهنها بالأولويات في الخطة الاستراتيجية
4	المؤسسة	باب جديد	الأئصبة المقررة مع الانتقال إلى استرداد التكاليف	النمو الحقيقي الصفري
5	الميزانية التنظيمية (لتمويل وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية ولدعم قاعدة بيانات السلطة (DeepData) في البداية؛ على أن تشمل آلية التفتيش في وقت لاحق)	باب جديد	الأئصبة المقررة المدعومة باسترداد التكاليف والانتقال إلى استرداد كامل التكاليف من إيرادات التعدين في أعماق البحار	النمو المطلوب استنادا إلى تطور الأنشطة في المنطقة

سابعا - الخلاصة والتوصيات

24 - عموماً، لم يواكب تطور السلطة الزيادة في المسؤوليات الناجمة عن تطور الأنشطة في المنطقة. وقد أدى ذلك إلى انتقاد مفاده أن السلطة لا يمكنها أن تعمل كجهة منظمّة وافية بغرض الاستغلال في المستقبل. وعلى الرغم من النهج التدريجي الذي تم التأكيد عليه في اتفاق عام 1994، والذي يشير إلى أن الزيادات في الميزانية ينبغي أن تواكب الزيادات في عبء عمل السلطة ومسؤولياتها، فإن الدافع الرئيسي وراء عملية إعداد الميزانية تمثل في ضرورة الحد من الزيادات في مساهمات الدول الأعضاء. وقد أصر بعض الأعضاء على سياسة النمو الصفري، وهو ما يتنافى مع النهج التدريجي.

25 - والهدف من هذا التقرير هو تقديم لمحة عامة عن التطور الذي يمكن توقعه في مسؤوليات السلطة خلال السنوات العشر القادمة أثناء الانتقال من مرحلة التقيب إلى مرحلة الاستغلال. ويرد بيان موجز للأثار المتوقعة لهذا التطور في الميزانية. واللجنة المالية مدعوة إلى القيام بما يلي:

(أ) الإحاطة علماً بالتوقعات المستقبلية المبينة في هذا التقرير؛

(ب) النظر في شكل الميزانية الخاضع لمزيد من التفحيط المبين في الفرع السادس من هذا التقرير، وتقديم التوجيهات حسب الاقتضاء؛

(ج) تقديم التقارير إلى المجلس والجمعية، حسب الاقتضاء.

المرفق

الجدول 1

موجز إرشادي للاحتياجات من الوظائف في وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية للفترة 2021-2030

2030-2029	2028-2027	2026-2025	2024-2023	2022-2021		
1	1	1	1	1	ف-5	الفئة الفنية والفئات العليا
2	2	2	1	-	ف-4	
1	1	1	1	-	ف-3	
1	1	1	1	1		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
5	5	5	4	2		المجموع

الجدول 2

موجز إرشادي لاحتياجات الميزانية في وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية للفترة 2021-2030

(بدولارات الولايات المتحدة)

2030-2029	2028-2027	2026-2025	2024-2023	2022-2021	
					تكاليف الموظفين
1 472 300	1 449 600	1 427 300	1 066 780	212 500	المرتبات
232 000	220 000	200 000	132 900	32 900	تكاليف الموظفين العامة
1 704 300	1 669 600	1 627 300	1 199 680	245 400	المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين
					التكاليف غير المتصلة بالوظائف
100 000	100 000	100 000	50 000	-	السفر
100 000	100 000	100 000	100 000	-	حلفاء العمل
50 000	50 000	50 000	50 000	-	الخبراء الاستشاريون
50 000	50 000	50 000	50 000	-	المعدات
200 000	200 000	200 000	200 000	-	تكاليف تشغيل قاعدة بيانات DeepData
286 559	282 048	276 549	214 458	-	النفقات العامة لاسترداد التكاليف (13 في المائة)
786 559	782 048	776 549	664 458	-	المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالوظائف
2 490 859	2 451 648	2 403 849	1 864 138	245 400	المجموع
39 211	47 799	539 711	1 618 738	-	النمو التدريجي

الجدول 3

الاحتياجات الإرشادية لميزانية السلطة الدولية لقاع البحار للفترة 2021-2030

(بدولارات الولايات المتحدة)

2030-2029	2028-2027	2026-2025	2024-2023	2022-2021	
15 890 799	15 206 506	14 551 681	13 925 053	13 325 410	الصندوق الإداري العام
5 685 000	5 000 000	4 340 000	3 700 000	3 000 500	خدمات المؤتمرات
3 679 361	3 520 920	3 369 301	3 224 212	3 085 370	الميزانية البرنامجية
2 490 859	2 451 648	2 403 849	1 864 138	245 400	وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية
1 500 000	1 000 000	500 000	-	-	آلية التفتيش
800 000	750 000	700 000	600 000	-	المؤسسة
30 046 019	27 929 074	25 864 831	23 313 403	19 656 680	المجموع
2 116 945	2 064 243	2 551 428	3 656 723	-	النمو التدريجي

الجدول 4

الإيرادات الإرشادية للسلطة الدولية لقاع البحار للفترة 2021-2030

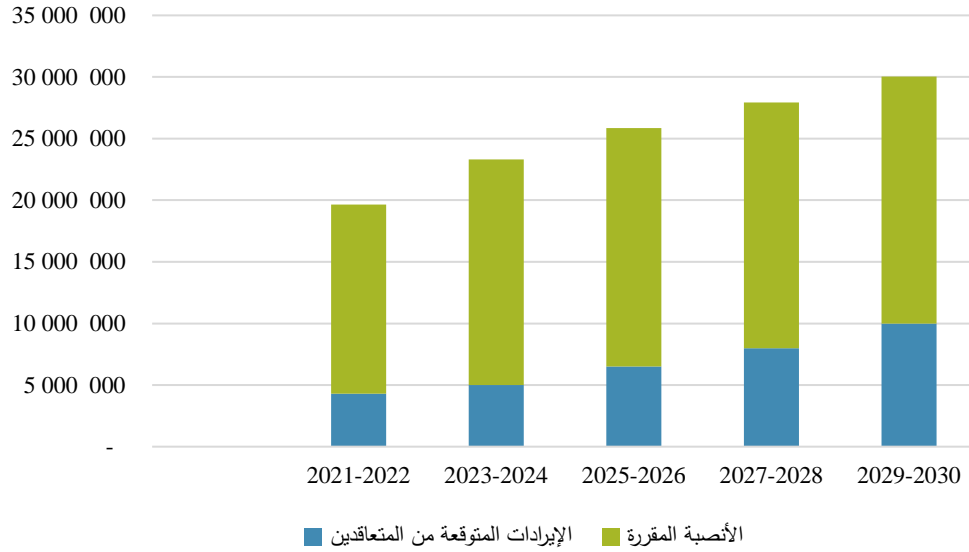
(بدولارات الولايات المتحدة)

2030-2029	2028-2027	2026-2025	2024-2023	2022-2021	
10 000 000	8 000 000	6 500 000	5 000 000	4 300 000	الإيرادات المتوقعة من المتعاقدين
20 046 019	19 929 074	19 364 831	18 313 403	15 356 680	الأرصدة المقررة
116 945	564 243	1 051 428	2 956 723	-	صافي الزيادة في المساهمات
30 046 019	27 929 074	25 864 831	23 313 403	19 656 680	احتياجات الميزانية

الشكل الأول

احتياجات الميزانية المتوقعة بحسب مصدر الإيرادات للفترة 2021-2030

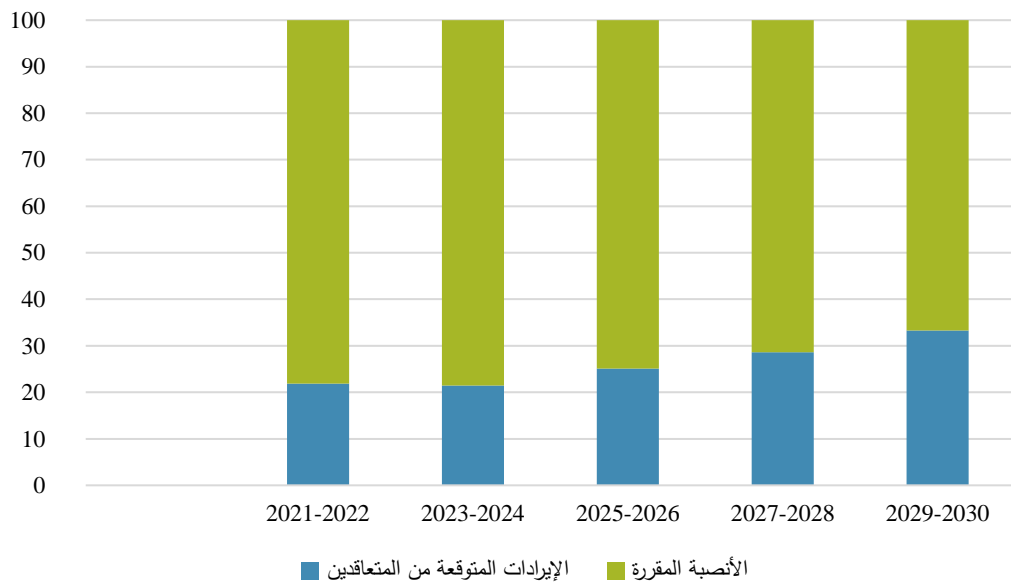
(بدولارات الولايات المتحدة)



الشكل الثاني

توقعات الأنصبة المقررة ورسوم المتعاقدين كنسبة مئوية من الميزانية الإجمالية للفترة 2021-2030

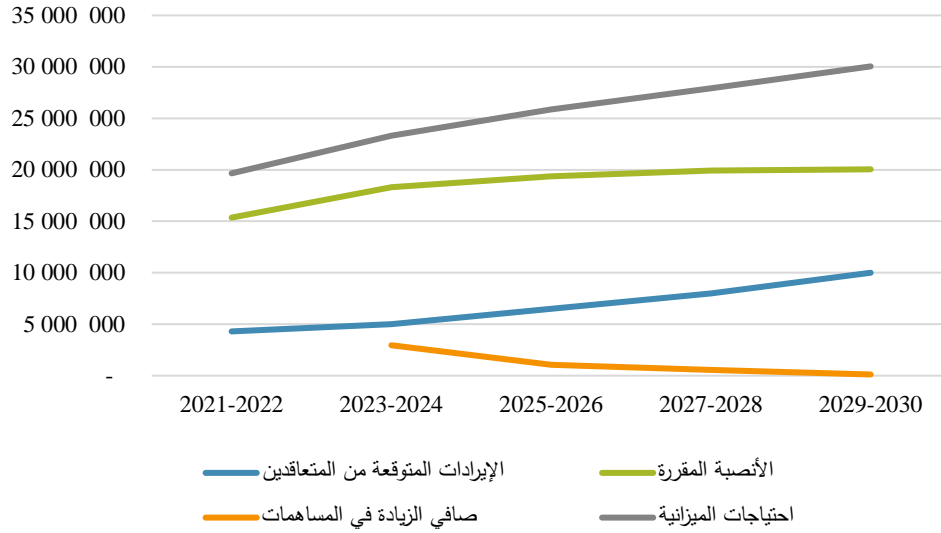
(بالنسبة المئوية)



الشكل الثالث

مقارنة الزيادات المتوقعة في احتياجات الميزانية والإيرادات للفترة 2021-2030

(بدولارات الولايات المتحدة)



الشكل الرابع

مقارنة بين احتياجات الميزانية الفعلية والمتوقعة (1998-2030) والمساهمات المتوقعة (2022-2030)

(بدولارات الولايات المتحدة)

